قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام لمواد البناء للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام لمواد البناء للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٣٣١٦٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثلاثة وثلاثون مليونا ومائة وسبعه وستون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٧٩٩١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وعشرون مليونا وتسعمائة وواحد وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : الأجور بمبلغ ٩٢٥٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٣٧٠٦٦٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١١٠٣٧٦٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٧٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وستة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٧٧٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٧٩٩١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وعشرون مليونا وتسعمائة وواحد وتسعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ــ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٥١٧٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وستة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٨١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٦٦٠٠٠جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات ، يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام لمواد البناء
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
(ا) الاستخدامات الجارية			(ا) الإيرادات الجارية		
باب ١ ـ الأجور	٩٢٥٠٠٠	٧٧٠٠٠٠			
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٢٧٠٦٦٠٠٠	١١١٠٠٣٠٠٠	باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٢٧٩٩١٠٠٠	١١١٧٧٣٠٠٠
جملة(ا) الاستخدامات الجارية ...	١٢٧٩٩١٠٠٠	١١١٧٧٣٠٠٠	جملة (ا) الإيرادات الجارية ...	١٢٧٩٩١٠٠٠	١١١٧٧٣٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية			(ب) الإيرادات الرأسمالية		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية	٤٠٠٠٠٠	١٠٢٥٠٠٠	باب٣ ـ إيرادات رأسماليةمتنوعة	٤٨١٠٠٠٠	٣٧٨٣٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية	٤٧٧٦٠٠٠	٣٧٥٨٠٠٠	باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الإئتمانية	٣٦٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
جملة(ب)الاستخدامات الرأسمالية	٥١٧٦٠٠٠	٤٧٨٣٠٠٠	جملة(ب)الايرادات الرأسمالية ..	٥١٧٦٠٠٠	٤٧٨٣٠٠٠
إجمالى الاستخدامات ...	١٣٣١٦٧٠٠٠	١١٦٥٥٦٠٠٠	إجمالى الايرادات ...	١٣٣١٦٧٠٠٠	١١٦٥٥٦٠٠٠